

تسليم حوالي ٤ مليون متر مربع لشركة بنكي الأهلي ومصر تنفيذاً للأحكام وإنهاء كافة المنازعات مع مجموعة بهجت

تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية من إستهداف التعجيل باستغلال الأراضي المملوكة للمال العام، وتفعيلاً لتعليمات ومبادرات البنك المركزي المصري برئاسة معالي المحافظ السيد/ طارق حسن عامر التي ترمي إلى تحفيز ومساندة إستثمارات القطاع الخاص وإقالة المتعثر منها حتى يتكاتف المال العام والخاص لتحقيق النهضة المصرية المنشودة.

وحيث سبق وأن تفاقمت مديونيات مجموعة شركات بهجت دريم لاند قبل بنكي الأهلي المصري ومصر بنسبة 83% و 17% لكل منهما على التوالي والتي كانت محل اتفاقية التسوية المبرمة بين الأطراف المذكورة عام 2004 تحت إشراف البنك المركزي المصري برئاسة الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي المصري الأسبق كجزء من خطة الإصلاح المصرفي لدعم العملاء المتعثرين واستيداء مستحقات البنوك حفاظاً على أموال المودعين، ونشبت بين البنكين وبين مجموعة الشركات المذكورة العديد من الدعاوى القضائية والتحكيمية انتهت بأحكام لصالح البنكين ولصالح " الشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والاستثمار " باعتبارها ذراع البنكين الاستثمارية لاستغلال الأصول العقارية.

وحيث أن بنكي الأهلي المصري ومصر حريصان على الحفاظ على أموال المودعين وتحقيق صالح المال العام وبما لا يهدم أية إستثمارات خاصة.

فقد دارت مفاوضات بين كل الأطراف حتى انتهت إلى أن تم التوقيع على إتفاق لإنهاء كافة المنازعات القانونية التي دارت بينهم لأكثر من عشر سنوات وذلك بالتوافق على تمام تنفيذ الأحكام التحكيمية والقضائية الصادرة لصالح البنكين والشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والإستثمار، بالنحو الذي حافظ به الأطراف على حقوق البنكين والشركة المصرية، حيث تم بالفعل إستلام " الشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والإستثمار " لأراضي فضاء بمواقع متميزة بلغت مساحتها حوالي أربعة ملايين متراً مربعاً وصارت في حيازتها الفعلية والقانونية .

كما راعى الإتفاق النهائي بين الأطراف تحفيزاً لاستمرارية مشروعات "مجموعة بهجت" باستصدار براءة ذمة مجموعة الشركات من تلك المديونيات التي كانت لصالح البنكين وكذلك تخارج البنكين من مساهمتهما في شركات المجموعة.

وأشاد كل من السيد/ هشام عكاشه - رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، والسيد/ محمد الاتربي - رئيس مجلس إدارة بنك مصر - بالتزام الأطراف بروح التعاون التي سادت

المفاوضات حتى تم التوصل لهذا الاتفاق لإنهاء لمنازعات قانونية طال أمدها وتنفيذاً لأحكام
تحكيمية وقضائية صادرة لصالح البنكين.

كما توجه عمر أحمد بهجت بالشكر لفخامة رئيس الجمهورية السيد/ عبد الفتاح السيسي
لتوجيهات سيادته بإزالة العقبات التي تواجه القطاع الخاص للقيام بدوره الوطني وأشاد بدعم
معالي محافظ البنك المركزي المصري - السيد/ طارق حسن عامر للقطاع الخاص من خلال رفع
القيود التي تكبل الشركات عملاً على إقالتها من عثرتها لدفع عجلة الإنتاج.

وأبدى تقديره لمهنية مسئولى البنكين والشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية
والاستثمار لما أبدوه من تفهم صادق وما قدموه من دعم حفاظاً على دور مجموعة بهجت في
استمرار مشاريعهم التجارية والفندقية والصناعية.